النزاهة توصي بتكثيف المتابعة والتفتيش للعمال الأجانب المخالفين لقانون الإقامة

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم السبت، إرسال تقرير إلى مكتب رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والخارجية، وجهاز المخابرات الوطني وهيئتي الاستثمار والسياحة، يتضمن خفايا تخص العمالة الأجنبية في العراق.

وذكرت النزاهة في بيان، أن "دائرة الوقاية في الهيئة أفادت، في تقريرٍ أعدّته عن الزيارات الميدانيّة لفريقها إلى وزارة الداخليّة - مُديريّة شؤون الإقامة وهيئة السياحة - مكتب النافذة الواحدة ومكتب شؤون الإقامة في مطار بغداد الدولي، والهيئة الوطنيّة للاستثمار/ مكتب سمات الاستثمار، بضعف إجراءات مفارز المُتابعة والتحرّي في قسم الإبعاد والإخراج في مُديريّة شؤون الإقامة بمُتابعة الأجانب المُخالفين الذين يدخلون العراق بموجب تأشيرات دخول ولا يغادرون خلال المُدّة المُصرّح لهم بها ولا يبادرون إلى تمديدها"، لافتة إلى "إلقاء القبض على (8843) مُخالفاً خلال العام 2022 والنصف الأول من العام 2023".

واوضحت، أن "التقرير المُرسلة نسخةٌ منه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخليّة

والخارجيّة وجهاز المُخابرات الوطنيّ وهيئتي الاستثمار الوطنيّة والسياحة، دعا إلى إعادة النظر بالصلاحيّات الممنوحة لجهات منح سمات الدخول، وهي (حكومة إقليم كردستان، والهيئة الوطنيّة للاستثمار، والوزارات والجهات غير المُرتبطة بوزارةٍ عبر وزارة الخارجيّة، وهيئة السياحة) وحصرها في مُديريّة شؤون الإقامة؛ كونها الجهة الوحيد المُختصّة بذلك قانوناً، مُنوّهةً بعدم إمكانيّة حصر أعداد العمالة الأجنبيّة المُتسرّبة، وعدم قيام مُستقدمي العمالة بدفع التأمينات المنصوص عليها في قانون الإقامة؛ لضمان عودة الأجنبي بعد انتهاء مُدّة بقائه في العراق؛ بسبب تعدّد جهات منح سمات الدخول".

ولفتت النزاهة، الى أن "التقرير حثّ مُديريّة شؤون الإقامة على إنشاء قاعدة بياناتٍ متكاملةٍ للشركات المُستوردة المُورِّدة للعمالة الأجنبيّة، وتحديد الشركات المُخالفة المُتورّطة بتسريب العمالة واتخاذ الإجراءات القانونيّة بحقّها، وتكليف وزارة الداخليّة بتنفيذ توصيات قرار مجلس الوزراء الخاصّ بإعداد مشروعٍ لتعديل قانون الإقامة رقم (76 لسنة 2017)، فيما يتعلّق بإلغاء مبلغ التأمينات الماليّة وتذاكر السفر التي يتمّ استيفاؤها في الوقت الحاضر؛ لضمان عودة الأجنبيّ المُخالف لقانون الإقامة النافذ، مُوضحةً أنّ مبلغ التأمينات الماليّة المُستلمة من قبل المُديريّة للعام 2022 بلغ (15,683,200,000) مليار دينار، فيما بلغ مجموعها خلال النصف الأول من العام الحالي (10,888,400,000) مليارات دينارٍ".

ونوهت الى أن "التقرير شدّد على الإسراع بتنفيذ ونصب وتشغيل مشروع الفيزا والبوابات الإلكترونيّة؛ لغرض التحوّل إلى النظام الإلكترونيّ والتحوّل الرقمي الشامل، وتسهيل الإجراءات بالشكل الأمثل، وفق الأنظمة العالميّة وتطوير الخدمة المُقدّمة للمواطنين وتسهيل متابعة حركة العمالة الاجنبيّة، مع إعادة النظر بعمل اللجنة المُؤلّفة في العام 2020 بموجب أمرٍ ديوانيٍّ؛ لتسهيل منح سمات الدخول وتسهيلها عبر النافذة الواحدة، مُشيرةً إلى أنّ عمل اللجنة التي تضمّ في عضويّتها مُمثلين عن وزارات (الخارجيّة – الداخليّة – الثقافة – الماليّة – وجهاز المخابرات الوطني) لا علاقة له بنظام النافذة الواحدة".

وختمت النزاهة، أن "التقرير دعا إلى مفاتحة دائرة الإصلاح العراقيّة في وزارة العدل لتوفير أحد مواقفها؛ لغرض إيداع الموقوفين الأجانب المخالفين لقانون الإقامة الذين يُلقَى القبض عليهم من قبل قسم الإبعاد والإخراج في مُديريّة شؤون الإقامة، بعد اعتذار أغلب مراكز الشرطة التابعة لوزارة الداخليّة عن تسلّمهم".

المصدر: بغداد اليوم